في المعادلة السياسية[*]

أ.د. طلعت الشيباني

المقدمة

كان الإنسان ولم يزل في صراع دائب مع محيطه الطبيعي ومع محيطه الاجتماعي ومع نفسه ويمر هذا الصراع بمراحل طويلة معقدة أولها الشعور بالتناقض الذي يبدأ بالشعور – بـ (عدم الارتياح) ثم محاولة التفهم الموضوعي وغير الموضوعي لهذا التناقض بقصد إزالته بالكشف عن أسبابه وبمعرفة القوانين والقواعد التي تقف خلفه ثم استغلاله لمصلحة الإنسان وهدفه من مجمل صراعه على مختلف ضروبه توفير ما يسد به حاجاته ويقوم به حياته وان يكيف ذاته جسما وروحا مع محيطه الطبيعي والاجتماعي بحيث يكون أقوى على الكسب وأصلح للبقاء فالإنسان على هذا الأساس فاعل ومنفعل في آن واحد ولاشك إن هذه الصراعات الطويلة الدائبة التي اتسمت بها حياة الإنسان منذ أن بدأ يتميز كانسان وحتى الآن مرت بادوار طويلة زودت البشر بتجارب وخبرات كثيرة مختلفة ومعقدة. وبتوالي الأزمان أصبحت هذه التجارب كنزا هائلا من المعرفة التي كدستها الأجيال المتعاقبة ابتداء بالخرافة والأسطورة المبنيتين أولا على الخوف من الموت الذي يوحي للفكر البشري البدائي بالمرض والقبح والظلام والمجهول وثانيا على التشبث بالحياة الذي يعبر عنه البشر بالاتصال – الجنسي ويجد له صورا في الصحة والجمال والنور وانتهاء بالمعرفة المبنية على العلم والتي هيأت الظروف للإنسان لكي ينفصل ماديا عن مهده الأرض بكل ما لهذه المعرفة من دقائق – موضوعية وتفصيلات علمية.

1- <u>المعرفة بالمجتمع</u>

وبحكم طبيعة التناقض والصراع من اجل إزالته، فقد اختلفت المعرفة التي نشأت عن كل ذلك، والذي يهمنا هنا التنبيه إلى أن فروع المعرفة الاجتماعية إنما وجدت وأخذت طريقها إلى التكامل بسبب صراع الإنسان مع الإنسان في مجتمع ما نتيجة للتناقض بينهما، والمعرفة بالمجتمع أسهل منالا وأصعب تيقنا من المعرفة بالمحيط الطبيعي ولازالت المعرفة بالمجتمع معرفة يمكن أن يداخلها الشك والوهم. وإذا صحت تسمية المعرفة بالمجتمع بالعلوم الاجتماعية فإنها تقسم إلى قسمين العلوم الوصفية وهي التي تعنى بوصف المجتمعات ماضيها وحاضرها وتكوينها وتفاعلاتها وتطورها كالتاريخ والاجتماع والآثار والأجناس، والعلوم التحليلية وهي التي تعنى بالكشف عن العلاقات

---

[*] **محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في قسم العلوم السياسية في كلية القانون والسياسة للعام الدراسي (1977- 1978).**

الخفية التي تحرك وتحدد مختلف أوجه السلوك في المجتمع الإنساني كالاقتصاد والسياسة والتربية والقانون.

ويعرف الماركسيون العلوم الاجتماعية بأنها العلوم التي تعنى بالعلاقات الإنتاجية أما العلوم التي تعنى بالدرجة الأولى بالقوى المنتجة فهي العلوم الطبيعية وتتسم بالعمومية والشمول والضرورة والموضوعية وما الكيانات الفوقية الأيديولوجية إلا بدع تبتدع للمحافظة على الأوضاع القائمة لقوى وعلاقات الإنتاج ومن الكيانات الفوقية القانون، وسواء كان القانون علما تحليليا اجتماعيا أو كيانا فوقيا إيديولوجيا فانه مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية والتي تقسر الدولة الناس على إتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء. ويقسم القانون كما هو متعارف عليه قانون خاص (القوانين المدنية والتجارية والقانون الدولي الخاص وقانون المرافعات الخاصة بها) وقانون عام (القانون الدولي والقانون الدستوري والإداري والمالي والجنائي وقوانين التحقيق الجنائي). أما ضابط التمييز بين القانون الخاص والقانون العام فهو وجود الدولة كونها صاحبة السلطان في العلاقات التي ينظمها القانون العام وعدم وجودها في العلاقات التي ينظمها القانون الخاص.

ولقد بدأ هذا التقسيم يفقد أهميته من الناحية العلمية والموضوعية بسبب توسع سلطان الدولة وتغلغله في جميع مجالات النشاط البشري ومع ذلك فلا زالت مسميات هذا التقسيم– ومفاهيمه دارجة في البحث المدرسي والنقاش الفقهي، ومما لا يحتمل الجدل أن إرادة الحياة كهدف أساس عام فرض نوعا من التداخل والتماسك بين جميع هذه المعارف كما فرض تقبل التأثير المتبادل بينها وخلق معرفة وضعية تجريبية تساعد على الاستقصاء والبحث وتصور المشاكل وإيجاد الحلول لها تحسبا للمستقبل وما يولد من صور جديدة وأحسن مثل يضرب لهذا النوع من المعارف الرياضيات.

2– <u>وحدة المتناقضات</u>

ويغلف كل هذا الحشد من المتناقضات والصراعات والمعارف حقيقة عامة لاشك فيها هي الوحدة التي ينتظم بين جوانبها كل هذا الحشد المتناثر، تلك الوحدة التي تضع كل هذه العناصر المتنافرة في انسجام تام شأنها شأن أية وحدة ميكانيكية تعمل ذاتيا بانتظام متطور بنتيجة القوى المتعارضة داخلها. إن أي شئ من الأشياء وأية ظاهرة من الظواهر الطبيعية يحتوي على متناقضات متداخلة مع بعضها في وحدة غير قابلة للتحلل وتقتصر في التعاون على نفسها، ولكن وحدتها تكون نسبية أما تناقضها فمطلق. وان اصطراع – المتناقضات يعني أن التضاد في ذات الشئ يؤول إلى الحل دائما ويتولد تناقض جديد وهكذا ينشأ الجديد من القديم. فالصراع بين المتناقضات يؤول إلى التسوية دائما ويؤدي إلى توليد تناقض جديد وهكذا إلى ما لانهاية وهذا ما

يدعى (Law of unity and conflict of opposites) إن هذه الحقيقة تتغلغل في طبيعة الأشياء وجزئياتها وتشمل الأشياء مهما كبرت مرتفعة بها إلى وحدة أكبر وهكذا. ومع ذلك فلا يمنع ذلك من اللجوء إلى التفصيل والتجزأة في المعرفة والعلم من أجل يسر التناول والتعلم والتعليم والاستفادة كما هو الهدف الأساسي منها.

3- **التأزم الناجم عن التناقض بين الصراع والتعاون في المجتمع البشري**

إن الصراع يهدف إلى استئثار المنتصر بالنتيجة النافعة وقد يشبه الصراع بين الإنسان والإنسان في المراحل البدائية لتطور البشرية الصراع بين الحيوانات المتوحشة، ولكن التجمع الذي فرض نفسه على الإنسان بحكم الضرورة لمواجهة صراعه مع المحيط(طبيعة و حيوانات) والذي انتهى به إلى أن يكّون نتيجة للتطور الطويل المعقد مجتمعا بكل خصائصه التي نعرفها الآن، أوجد نوعا من التعاون بين أعضاء المجتمع الواحد بحيث أصبح العضو الذي وصف بأنه اجتماعي بطبيعته يعاني من تأزم فكري وجسمي نتيجة للتعاون البّين بين ما يجب أن يأخذه لنفسه وما يجب أن يتمتع به من حرية دون قيود وحدود (كما لو كان خارج هذا المجتمع) وبين ما يجب أن يتركه للآخرين بالطوع والرضى وما يجب أن يلتزم به من قواعد وقوانين (كما يجب أن يكون وهو داخل هذا المجتمع) نتيجة للتعاون الذي فرضته طبيعة المجتمع.

4- **حل هذا التأزم**

إن هذا التأزم الفكري والجسمي وجد متنفسا له في تدابير كثيرة جدا ومختلفة ومعقدة تولد وتترعرع وتهرم وتموت عبر التاريخ البشري حسب الحاجة إليها ولازلنا أمام حشد كبير منها بارز للعيان ومحجوب عنا في طيات المستقبل. ومن هذه التدابير التراكيب الاجتماعية المختلفة كالعائلة والعشيرة والطبقة والنقابة والدولة (حسب التطور الذي وصل إليه المجتمع) وكذلك ما يبررها من معادلات نظرية كالخرافة والسحر والكهانة والأديان وشتى النظريات والآراء العقلانية وغير العقلانية. إن هذه التدابير وغيرها(التراكيب والأفكار) أدت أدوارا هامة ومختلفة في أرخاء التأزم الذي عانى ولا يزال يعاني منه المجتمع البشري على مختلف مراحله التطورية. وقد يكون في شحة (اللقمة) ووفرتها وفي قلة المتنافسين عليها وكثرتهم اثر كبير في الأفكار والنظريات وفي الانفلاقات الاجتماعية والدينية والعرقية والطبقية. وعلى الرغم من كل ذلك فان التأزم يستمر والتراكيب الاجتماعية تتكون والنظريات والحلول تبتدع وتطبق ولكنها تعاني تناقضا جديدا حتى تضيق النظرية بالتطبيق ومع ذلك فان ذلك لا يمنع أن يخضع لها حتى غير المؤمنين بها.وقد يكون في الخارجين على القانون وكثرتهم وتكرار جرائمهم تصحح للنظرية في التطبيق وقد يكون في الثوار خارجون عن النظرية

أساسا ومبشرون بنظرية جديدة وبتركيب جديد. هذا هو مسار الحياة ومتى حلت هذه التناقضات بصورة كاملة فقد حل الموت وانتفت الحياة ومن يؤمن فعلا بحل التناقضات بصورة مطلقة كاملة فانه يؤمن بالفناء المطلق ويبشر به كمصير منتظر للبشرية أو انه يتستر على استغلال قد يكون أعمق سوء من سابقه.

5- **حقائق مسلم بها**

تبقى مع كل هذه الملابسات حقائق جوهرية ترافق التأزم وترافق حله في مختلف أدواره:

الحقيقة الأولى: إن وجود أي مجتمع يقتضي بالضرورة وجود نوع من التنظيم العفوي أو المقصود تبرره وتنجم عنه إحدى المعادلات النظرية خرافية كانت أم دينية، عقلانية مثالية أم واقعية، وأن عمليتي ابتداع التنظيم والمحافظة عليه وابتكار وتطبيق المعادلة النظرية يقتضيان وجود أقلية مؤهلة تقوم بالتركيب والتنظير هي الأقلية الحاكمة وأكثرية تكون موضوع التنظيم والجهة التي يتوجه الخطاب لها هي الأكثرية المحكومة وهذا هو محتوى وشكل ومشكل السلطة وقضيتها.

أما الحقيقة الثانية: فهي أن أي مجتمع لا يخلو إطلاقا من وجود اتجاهات ثلاثة اتجاه رجعي يتعصب للنظريات والآراء والأوضاع والتراكيب التي تركت ضياء الحاضر إلى ظلمات الماضي لأنها فقدت قواعدها الاقتصادية الاجتماعية ويعتمد على بقايا الأبنية الفوقية للتراكيب الاجتماعية الغابرة كما بعبر عنها، واتجاه محافظ هو الذي يقيم النظرية القائمة والوضع الراهن ويثمنها ولا يسمح بالتبشير ببديل آخر ويؤكد على المستقبل السعيد المنتظر، واتجاه تقدمي هو الذي يسلط الضوء على تناقضات النظرية القائمة وعيوبها وآفاتها ويبتدع التصحيح أو الصورة الجديدة لها أو يسوق نظرية جديدة ويغرى الناس باعتناقها والدفاع عنها وتطبيقها ويبطن نواة الأبنية الفوقية للتركيب الاجتماعي السائد ، وقد يوصف كل واحد من هذه الاتجاهات بما يناقض طبيعته. ولكننا كطلاب حقيقة يجب أن نذكر أن القيمة التي نستنير بها والقياس الذي نستعمله للكشف عن طبيعة هذه الاتجاهات هو رضى وسعادة المجتمع البشري التي تجد لها تعبيرا ماديا في نمو القوى المنتجة وانفتاح فرص الاستهلاك وتنوعها ومعنويا في اتساع نطاق الحريات وعمق الشعور بها والمبني على العلم والقيم الحضارية. ولا تنجو مجتمعات النظرية الواحدة التي تنغلق على نفسها من هذه الاتجاهات التي تفعل فعلها بصورة مختلفة يلفها جميعا الحرص على التطبيق الحقيقي أو المزيف للمعادلة النظرية ووسيلتها إلى ذلك البحث عن النصوص المحرفة والتشبث بالوقائع التاريخية المزيفة والتفسيرات المشوهة حتى تثقل النظرية بأفكار منزوعة من عالم آخر لايمت لها بصلة وتصبح عنوانا فارغا لا علاقة له بالموضوع.

أما الحقيقة الثالثة: فهي أن الأقليات الحاكمة والاكثريات المحكومة وكذلك المدافعين عن الاتجاه الرجعي والمتمسكين بالاتجاه المحافظ والمبشرين بالاتجاه التقدمي والقائمين على تدعيم نظام معين والثائرين ضده كلهم جميعا وبدون استثناء يزعمون أنهم يتحرقون شوقا لإسعاد المجتمع البشري ويندفعون بلهفة للمستقبل المشرق المفعم بالخير والرفاه والعدل. وهم كما يزعمون إنما يعملون على ذلك لأنهم هم المجتمع كله أو لأنهم يمثلون أكثريته أو لأنهم على اقل تقدير يعملون للمصلحة العامة ويعلمون أكثر من غيرهم أن هذا الإجماع على هذا التبرير للتمسك بالحكم أو السعي لاستلام الحكم إن دل على شئ فإنما يدل على اتفاق المجتمعات البشرية على مبادئ عامة تبقى خالدة خلود البشر وهي العدالة والمساواة والرفاهية والخير رفاهية وخير أكثرية المجتمع إن لم تكن رفاهية وخير المجتمع كله، وقد تجمع هذه الأهداف بهدف قصير العبارة محدود اللفظ هو المصلحة العامة. ولهذا غالبا ما يبرر الحاكمون مهما كانت طباعهم واتجاهاتهم الإجراءات والتصرفات التي يجرونها بعبارة لا يتبدل معناها هي(بناء على مقتضيات المصلحة العامة) أو (بناء على ما يقتضيه خير المجتمع) أو ... الخ.

ومهما تطورت المجتمعات ومهما تغيرت تراكيبها وتحولت قيمها وأفكارها فستبقى هذه الشعارات صامدة عبر الأجيال لا يجرؤ فكر سياسي سليم على تغييرها لأنها لصيقة بالكيان الحياتي للبشر فردا ومجتمعا فهي الشعارات المرفوعة أبدا وان اختلفت الصيغ والأيدي التي ترفع تلك الشعارات، (ولا ينكر ذلك) إلا أحمق لم يفهم طبيعة المجتمع البشري، ويستحيل على متمسك بالسلطة أو ساع إليها أن يخاطب الناس بأنه جاء ليحكم ويتمتع بالسلطان والثروة على حساب الناس واستغلالهم. وقد تلبس تلك الشعارات أردية وردية وقد يطغى شعار على شعار ولكن المصلحة العامة تبقى الفاكهة المشتهاة التي تمني بها الأقلية الحاكمة الأكثرية المحكومة في جميع الأوقات فتقبل عليها بشهوة وارتياح.

أما الحقيقة الرابعة: فهي أن الإنسان يلجأ في صراعه مع الإنسان إلى أسلحة ثلاثة– الأول هو العنف ونقصد به استعمال القوة المحضة كالقوة البدنية وقوة السلاح، أما الثاني فهو الإقناع ونقصد به اللجوء إلى المناقشة والحوار واستخدام الأساليب والقيم التي يعترف بها الطرفان أما السلاح الثالث فهو الإغراء ومؤداه الحصول على المكاسب المادية والمعنوية بطرق غير مشروعة حسب النظام القانوني القائم أو بطرق تؤدي إلى الأضرار بالمصلحة العامة ولاتكون الأعباء والشروط الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والقانونية... الخ المعتادة مانعا من الحصول على هذه المنافع. وكثيرا ما يكون هذا الطريق هو السبيل الأقصى والأشد فعالية من السبيلين الآخرين (العنف والإقناع). إن

الإنسان يلجأ إلى كل هذه الطرق في إخضاع إرادات الآخرين لإرادته ولكن الظروف الزمانية والمكانية تلعب دورا هاما في اختيار احد هذه الأسلحة ومع ذلك فلا يمكننا أن نجرد أي مجتمع من المجتمعات من استعمال هذه الأسلحة بنسب متقاربة. وإذا كانت المجتمعات البدائية كثيرا ما تلجأ إلى العنف فان المجتمعات الحديثة تلجأ إلى النقاش والإقناع أو أنها تدعي إنها تلجأ إليه. ومع اختلاف تقييم هذه الأسلحة باختلاف طبيعة كل مجتمع وتطوره فإننا نقرر بان النقاش العقلي والإقناع هو سلاح الأفراد والجماعة في المجتمع الأكثر تطورا والأكثر تمكنا بالقيم الحضارية.

أما الحقيقة الخامسة: فهي إن المعادلات السياسية والشعارات التي ترفع لاتكون بالضرورة عقلانية. وكثيرا ما نجد إن الأفكار اللاعقلانية أو الخرافية أو الأسطورية أو المثالية... الخ هي التي تحكم السلوك البشري وتتحكم في سير التاريخ وتصوغ كثيرا من المعادلات السياسية. واستعراض تاريخي بسيط يضعنا أمام هذه الحقيقة الواضحة.

7- التعريف بنظام الحكم وطبيعته

نقصد بنظام الحكم (مجموعة الروابط الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والروحية والقانونية التي تنظم العلاقات بين أفراد مجتمع ما وبين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة وكذلك بين الأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة وبين المجتمع كدولة والدول الأخرى في حالتي السكون والحركة ومهما كانت هذه الروابط قوية أم ضعيفة وبغض النظر عن قيمها الخلقية وعن مصدرها داخلية كانت أم خارجية)، وما وثيقة الدستور المكتوبة أو قواعده ومبادؤه غير المكتوبة إلا جزء قليل وربما كان الجزء الأقل من نظام الحكم، ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يدرس دستور ما إذا لم ينظر إليه كجزء من هذا الكل.

ولكننا إذا ما قصدنا دراسة نظام حكم ما فإننا نقصد عادة دراسة العلاقة بين الأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة والنظرية التي تبررها والتراكيب الإدارية التي تحافظ على دوامها لان طبيعة هذه العلاقات تعكس طبيعة نظام الحكم. ونحن إذا آمنا بأن المجتمع البشري لا يوجد مالم توجد فيه مصلحة للأكثرية، تلك الأكثرية التي تكون قائمة فعلا أو قد تقوم في المستقبل وتلك المصلحة التي قد تتضاءل في بعض الأحيان إلى مجرد الوجود، وإذا آمنا بان وجود أي مجتمع يتطلب نوعا من التنظيم (تلقائيا أم مقصودا) تبرره نظرية ما، وان كل نظرية تتطلب منظرين يقومون بوضع أسس النظرية وشرحها ومطبقين يقومون بوضع أسس التنظيم فإننا يجب أن نؤمن بأنه حيث يوجد المجتمع توجد السلطة (التي هي اجتماعية بطبيعتها): تنظيم معين ينتظم الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومعادلة نظرية تبرر ذلك التنظيم وأقلية حاكمة تقوم على رأس ذلك التنظيم

وأكثرية محكومة. فالأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة والنظرية والتنظيم هي الأوعية التي تستوعب أي نظام حكم مهما كانت طبيعته ومهما كانت خلفياته الاقتصادية والاجتماعية والروحية... الخ.

وعلى ذلك فان دراسة أي نظام حكم دراسة صحيحة يجب أن تقوم على دراسة أربعة مواضيع:

أولا: المعادلة السياسية أو النظرية التي تسوقها الأقلية لإقناع الأكثرية من اجل تقبل الحكم والسيطرة التي تمارسها الأقلية على الأكثرية.

ثانيا: التراكيب الدستورية والادراية الضرورية والمناسبة للتعبير عن هذه السلطة والمحافظة على طبيعتها.

ثالثا: الأقلية الحاكمة طبيعتها وصفاتها.

رابعا: الأكثرية المحكومة ومستواها الحضاري.

<u>الحوار والإقناع هو الوسيلة الوحيدة لفرض المعادلة السياسية والحكم بموجبها</u>

لاشك إن هناك أمثلة كبيرة في التاريخ ترينا كيف أن العنف والإغراء كانا أساسا لصياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولكن اللجوء للقوة المادية في هذا المجال يستبعد الحاجة إلى المعادلة أو النظرية أو إيجاد أية علاقة قيمية بين الحاكم والمحكوم. كما انه يفتح الباب على مصراعيه للأقوى ماديا لتولي الحكم والأخذ بزمامه ولا يمنع بل ويشجع المغامرة ويعترف بالاحتلال الداخلي أو الخارجي. وهذا مالا تقره الطبيعة المدنية للفرد البشري ولا ينسجم مع الغرض الذي توخاه من انضمامه للمجتمع واحتواء المجتمع له فالقوة والعنف يقطعان العلاقة الحضارية(التي نتوخاها بدراستنا) بين الحاكم والمحكوم كما إنها تبقي المجتمع في حالة توتر ما تفتأ أن تأخذ شكلا آخر ليس هو الشكل القائم على كل حال، إذا ما تراخت هذه القوة أو تضاءل هذا العنف وفي ذلك دليل على قمع الإرادة العامة وتزويرها. والعلاقة بين الأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة قد مرت عبر التاريخ بمراحل مختلفة ومتباينة وحكمتها معادلات سياسية مختلفة. وقد يكون اللجوء إلى الإقناع (إقناع المحكوم بتقبل حكم الحاكم) المشوب بالقوة المادية. في أولى مراحل تطور المجتمع البشري، وحتى الوقت الحاضر، هو الخطوة الأولى على الطريق الطويل الذي سارت عليه هذه العلاقة، ومع ذلك فالإقناع لا يصار إليه باسلوب واحد، فالسحر والكهانة والخرافة والطقوس الغيبية والمعجزات والإرهاق المعنوي والحوار العقلاني والأديان والنظريات كلها أساليب تسلك من أجل الإقناع وقد تؤدي إليه وقد يكون الفرد مقتنعا تمام الاقتناع أما سبب اقتناعه فمختلف تمام الاختلاف.

ولكن ماهو الحد الفاصل بين وسائل الإقناع المشروعة وغير المشروعة؟ فكيف نستسيغ تأثير الخطب السياسية المثيرة وكيف لا نستسيغ تأثير المال أو كيف نبرر الوعد بالإصلاح، وكيف نشجب الوعد بتسنم المناصب؟ إن الحد بين وسائل الإقناع المشروعة ووسائل الإقناع غير المشروعة مسألة نسبية قلما تتطابق تطابقا كاملا في قطرين مختلفين وحتى في القطر الواحد تتفاوت ملامح هذه المسألة من وقت لآخر ومن مكان لآخر ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى استقرار أكثرية ذلك المجتمع واستقرار قيمه الناجمة عن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ومستواه الحضاري الذي كلما ارتفع كلما اخذ الاقتناع شكله الرفيع الذي يسستند على القيمة الحضارية ويقوم على المفاهيم التي تمثل قمم التطور المدني وهنا تبرز خطورة الإغراء المادي والمعنوي غير المشروع عندما يتخذ طريقا لتخطي القيم المتعارف عليها والقواعد القانونية القائمة في مجتمع ما في سبيل تحقيق أغراض معينة وإذا كان الإغراء وسيلة فعالة في التمهيد لنشر معادلة سياسية ما فانه بالتأكيد الوسيلة الفعالة لإفراغها من محتواها والقضاء عليها بأقصر وقت ممكن. ومع ذلك فإننا نجد أن كلمتي نعم أو لا التي تصدر من فم المواطن للتدليل على قبوله أو رفضه لواقع سياسي معين قلما تدلان على قبول أو رفض مطلقين ولكنهما مع ذلك تقيدان القائل بهما بما يترتب عليهما من نتائج. ومع ذلك فلا أظن أن أحدا له قيم إنسانية قد برر وسوغ استعمال القوة المادية والإكراه الواقع على الجسد كوسيلة من وسائل بناء مجتمع مدني يتصف بقيم حضارية، إننا مع روسو(1712-1778) عندما يقول (الإذعان للقوة عمل ضرورة لا عمل إرادة) ومع (اوتريكا أي كاسيه) (Otrega y gasset) عندما يفرق بين عملية الاعتداء (Process of Agression) وحالة الحكم (State of Rule) المبنية على العلاقة الطبيعية الوطيدة بين الناس والتي تقوم دائما وأبدا على الرأي العام(الاقتناع)، وربما كان في قول (تاليران)-(Talleyrand) (1754-1838) إلى نابليون(Napoleon) (1769-1821) تعبير واضح وساخر عن هذه الحقيقة (يمكنك أن تعمل كل شئ بالحراب ياسيدي ماعدا الجلوس عليها).

نواة المعادلة السياسية

ولكن النواة التي تدور حولها المعادلات السياسية منذ كان الحكم حتى الآن لا تعدو أن تكون الدعوة للخير والرفاهية والمساواة والحرية والسعادة والعدل إلى آخر هذه المترادفات. وإذا أردنا أن نقتبس ما يشير إلى ذلك فإننا لانجد نهاية لاقتباسنا ولكننا ندلل على ذلك ببعض ما جاء على السنة النخب الحاكمة في فترات تاريخية مختلفة. إن النواة واحدة في جميع المعادلات السياسية المختلفة ولكن الصيغ التي تصاغ بها تلك المعادلات تختلف باختلاف الزمان والمكان الذي تصاغ وتقدم

فيها. قال حمورابي الذي حكم بابل بين(1728–1676ق.م) في مقدمة شريعته: **(آنذاك أسماني (آنو) و(انليل) باسمي أنا حمورابي الأمير التقي الذي يخشى آلهته لأوطد العدل في البلاد، لأقضي على الخبيث والشر، لكي لا يستعبد القوي الضعيف، لكي يعلو العدل كالشمس فوق ذوي الرؤوس السود، ولكي ينير البلاد من أجل خير البشر. أنا حمورابي محبوب عشتار عندما أرسلني الإله (مردوك) لقيادة سكان البلاد في الطريق السوي ولإدارة البلاد وضعت القانون و (دستور) العدالة بلسان البلاد لتحقيق الخير للناس في ذلك الوقت أصدرت مايلي...)**

ووصف (بركليس) (499–429ق0م) في إحدى خطبه الشهيرة نظام أثينا، فقال: **(إن اسمه الديمقراطية وذلك لأنه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن، وجميع المواطنين من الناحية القانونية يتمتعون بالمساواة فيه فيما يتعلق بالخصومات الفردية. وأما من حيث الوصول إلى المناصب فالمفاضلة بين الأفراد لاتقوم إلا تبعا لما يتميزون به وأساس التمييز هو الموهبة لا الانتماء إلى طبقة معينة...).**

وورد في القرآن الكريم **(وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)**، وجاء في الحديث الشريف **(الناس سواسية كأسنان المشط)**، وجاء في خطاب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص **(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)**.

وجاء في ديباجة إعلان الاستقلال في الكونجرس (الولايات المتحدة الأمريكية) في 4 تموز 1776 مايلي: **إن جميع الناس خلقوا متساوين وان الخالق قد شملهم بحقوق معينة لا تنتزع ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة، والحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق فتستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم... وحين يتكرر سوء استخدام السلطة واغتصابها ويتبين أن الغرض الذي تتطلع إليه الحكومة من ذلك هو إخضاع الشعب للاستبداد المطلق فمن حق الشعب بل الواجب عليه أن يُسقط مثل هذه الحكومة ويهيئ ضمانات جديدة تكفل أمنه في المستقبل.**

وجاء في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان الذي صدر في فرنسا 1789: **الناس يولدون ويعيشون أحرارا ومتساوين في الحقوق...وجاء في المادة الثالثة منه: الأمة مصدر السلطات ولا يمكن أن تباشر هيئة أو فرد سلطة ما لا تستمد سلطتها منها مباشر. وجاء في المادة السادسة منه: القانون هو تعبير عن الإرادة العمومية ولجميع المواطنين الحق في أن يشتركوا في وضعه بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم، ويجب أن يكون القانون واحدا.**

وحتى هتلر(1890–1945) قال: **إن مبدأ الأكثرية لم يؤخذ به إلا لماما منذ أن كان في العالم دول وحكومات وقد كان الأخذ به سببا في خراب الشعوب وانهيار الدول، ويقول أيضا وهو الذي لجأ إلى كل الوسائل غير الديمقراطية كالبطش والاعتقال والإكراه للحصول على الأكثرية في الريخشتاغ متمشيا مع معادلته السياسية في الدولة العنصرية: على الدولة العنصرية...أن تسهر على رفاهية رعاياها...وتكفل لكل مواطن العيش الرغيد، ويقول أيضا: وقبل وضع العقيدة في متناول الجميع يجب إفهامهم صراحة إن الحركة الجديدة ستحمل للأجيال الطالعة السعادة والازدهار والعظمة.**

وينص دستور سالازار الذي دعم الفاشية قرابة نصف قرن في البرتغال ينص في مادته السابعة على: أن السلطان مصدره الأمة. ويعلق فشنسكي على ذلك فيقول: حتى الفاشست مضطهدو الشعب يحاولون بطرق مسرحية الدفاع عن جميع أنواع الاستفتاء والانتخاب من أجل إظهار الوضع كما لو أن أعمالهم البربرية متفقة مع إرادة الشعب.

وجاء في المادة الأولى من بيان حقوق الإنسان الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 ما يلي: **يولد الناس جميعا متساوين في الكرامة والحقوق. وجاء في المادة الرابعة منه: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي أن يعيش آمنا مطمئنا. وفي المادة الثامنة " الجميع متساوون أمام القانون". وجاء في الفقرة الأولى من المادة (22) منه "لكل إنسان الحق أن يساهم في إدارة شؤون بلاده العامة وذلك سواء بصفة مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين انتخابا حرا". وفي الفقرة (3) من نفس المادة: "إرادة الشعب هي مصدر السلطات العامة وهذه الإرادة يجب أن يعبر عنها بواسطة انتخابات دورية سرية على أساس الاقتراع العام والسري أو تبعا لنظام مماثل يضمن حرية التصويت.**